الكتيبة العمالية أحد أعمدة الجمهورية الجديدة

◄ د.م. نادر رياض

أما ونحن نحتفل بعيد العمل، وعيد العمال استشرافا لآفاق نهضتنا الصناعية، لست أدرى تحت أى مسبب استدعت الذاكرة زيارة وزير الاقتصاد والعمل الألمانى الدكتور وولفجانج كليمنت للقاهرة فى مايو عام ٢٠٠٤ التى لاقت نجاحا له صداه بين مؤسسات الغرفة الألمانية ورجال الأعمال المصريين والألمان، وذلك نتيجة للحوارات الناجحة المتبادلة والتى تمت معه حيث كنت طرفا فيها. ولقد لفت نظرنا أنه كيف يضم هذا الوزير لأول مرة وزارتين فى وزارة واحدة ليست على شاكلة واحدة؟! مما أكسبه لقبا وزاريا تحت مسمى وزير فوق العادة لتبوئه وزارتين سياديتين فى ذات الوقت. فقد سمعنا من قبل مما لم يعد الأمر مستغربا عن ضم وزارتين ذات علاقة فى وزارة واحدة مثل وزارات الصناعة والتجارة، الصناعة والبيئة، العمل والصناعات الصغيرة، لكننا لم نسمع من قبل عن ضم وزارتين فى وزن الاقتصاد والعمل فى وزارة واحدة خاصة أن الاقتصاد فى ألمانيا يعنى فى المقام الأول بالصناعة. والسبب فى علامة الاستفهام السالفة الذكر أن الصناعة والعمل يشكلان فريقين لا يضمهما نفس الفريق. ففريق الصناعة يعمل على خفض التكلفة الصناعية دعما للقدرة التنافسية بما فى ذلك عدم زيادة الأجور، بينما فريق العمل ممثلا فى الاتحادات والنقابات العمالية يسعى لزيادة الأجور وخفض ساعات العمل دون الالتفات كثيرا لتداعيات ذلك من آثار سلبية على الصناعة والاقتصاد. إذن يبقى السؤال.. كيف تجمع وزارة واحدة بين هذين النقيضين فى التوجه؟! وما الحكمة المستترة وراء ذلك؟! لقد كان الهدف من ضم الوزارتين فى وزارة واحدة إنما تغيير المفاهيم القديمة، إذ إن وزارة العمل وما يتبعها من اتحادات عمالية ونقابات مهنية ذات قوانين توظف لصالحها، أصبحت الآن على بينة ووضوح رؤية من أن هدفها الاستراتيجى الأول لم يعد على ما كان عليه من قبل من مناصرة للعامل ضد صاحب العمل فى استخلاص حقوقه المحتجزة، إذ إن حركة التطور ونضج العلاقة بين صاحب العمل والعامل، بالإضافة لسلاسة تطبيق القوانين لم يعد يدع مجالا لتوظيف أى نشاط نقابى له آثاره السلبية فى هذا المجال، إذ أصبح المحك لاهتمام النقابات والاتحادات العمالية ينحصر فى مكافحة التعطل عن العمل، وتحفيز إنشاء الطلب على فرص عمل جديدة مهما يكن موقعها، وبذلك تحول النشاط العمالى ووزارة العمل تحديدا إلى مجال التدريب المستمر والتأهيل، ثم إعادة التأهيل طوال دورة حياة العامل المهنية وهى عملية – فى دولة مثل ألمانيا الاتحادية – تتسم بارتفاع الكلفة من ناحية، ووجوب التحقق من فائدتها على الاقتصاد من ناحية أخرى، أى ربط علاقة تكلفة التدريب المستمر بالعائد الاقتصادى من وراء ذلك كطرفين لهذه المعادلة. إذن فالحقيقة تكمن فى ترسيخ معنى أن القوى العاملة هى صانعة الاقتصاد، وفى إعادة تأهيلها ودعمها بالتدريب المستمر للحفاظ عليها وتنميتها كقوى إستراتيجية على المستوى القومى دون الإخلال من ربط العلاقة بين التكلفة والعائد منها، أى البحث عن فرص العمل فى إطار اقتصاديات مثلى للتدريب لاتسقط منها حسابات التكلفة والعائد. ومن هنا جاءت القوة الجاذبة التى جمعت بين طرفى المعادلة الصعبة فى إنشاء وزارة الاقتصاد والعمل. وعلى المستوى الشخصى فقد كان لنا محك فى تجربة مع هذه الوزارة السيادية من خلال نشاط مصنعنا القائم فى ألمانيا، إذ إن الضرورة اقتضت أن نفصل أحد المهندسين بعد الرجوع للجنة النقابية وذلك بسبب إدمانه الخمور وتكرار ارتفاع نسبة الخمور فى دمه أثناء العمل، حيث وافقت اللجنة العمالية على إنهاء خدمته واعتمدت القرار وتمت تسوية علاقاته المالية. فوجئت بطلب من عضو نقابى بارز ذى منصب فى وزارة الاقتصاد والعمل تحديد موعد لزيارتى بمكتبى بألمانيا وعندما استقبلته، سألنى ببدبلوماسية عما إذا كان عندى استعداد لإعادة توظيف المهندس السابق حال تولت النقابة مصاريف علاجه وتأهيله للشفاء من الإدمان الكحولى مع الحق فى إنهاء خدمته بصورة فورية خلال عامين مقبلين إذا ثبت تعاطيه الكحول أو وجود آثار منه خلال العمل، حيث تجاوبت مع هذه المبادرة بالقبول من باب الشهامة المصرية. وقد أعيد المهندس لعمله بعد ستة أشهر مشفوعا بتقارير طبية وفنية تؤكد صلاحيته للعمل. وقد استقام وضعه لفترة ثمانى سنوات كاملة لحين بلوغه سن المعاش وتمتعه بمعاش عن كامل فترة خدمته الوظيفية. وإذا أخذنا فى الاعتبار أن دور النقابات والاتحادات فى مصر لم يعد مقصورا على ما جرى العرف عليه من قبل من التصدى فقط بالدفاع عن حقوق العمال حبذا بعد أن استقرت حقوق العمال فى مستواها الحالى من اعتراف لأصحاب الأعمال فى مجملهم بتلك الحقوق والتعامل فى إطارها بسلاسة لم تكن متوافرة فى عهود سابقة، مما استلزم التطوير فى سياسة النقابات والاتحادات وأيضا وزارة القوى العاملة ليصبح التدريب المستمر من أولى أولوياتها.

بقى أن نؤكد أن قضية الإنتاج والارتقاء بمستوى الأيدى العاملة حفاظا على رأس المال البشرى لقوى الشعب العاملة هو أمر له أولوية متقدمة فى منظومة العمل الوطنى تحقيقا لمصالح الدولة العليا. كما أن اتحاد مصالح أصحاب الأعمال والصناعة بياقاتهم البيضاء، وعمالهم بياقاتهم الزرقاء كان وسيظل المحرك الرئيسى للنهضة الصناعية المرتقبة التى تستهدفها البلاد حاليا، وفى هدير آلاتهم وجودة إنتاجهم المعبر الرئيسى لمصر على طريق الرخاء. ولا ننسى النفير العام الذى أطلقه الرئيس عبدالفتاح السيسى لبناء الجمهورية الجديدة حيث كانت سواعد عمالنا تصل الليل بالنهار لبناء شبكة الطرق والقنوات والمعابر التى شدت انتباه العالم. مصر ستنهض بشعبها وكثافتها السكانية التى نرجو لها أن تتحول إلى طاقة منتجة داعمة للاقتصاد ومحققة لطموحات الفرد والمجتمع والدولة. تحية إعزاز وتقدير لعمال مصر الأوفياء، إذ إنهم يشكلون القاعدة الهرمية التى ترتكز عليها سوق العمل والذين كانوا وسيظلون فى مقدمة الصفوف فى البناء الاقتصادى الوطنى.

■ رجل صناعة ورئيس مجلس الأعمال المصرى الألمانى